ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن بعد ٨ سنوات حرب.. تحولات السعودية وتراجع واشنطن أمام صعود أنصار اللّه

منذ اندلاع الحرب في اليمن عام ٢٠١٥، تغيّرت موازين القوى بشكل متسارع، وأصبحت السعودية – التي بدأت الصراع بخطة هجومية واسعة – تتبنى سياسة دفاعية مترددة، تحت ضغط الخسائر العسكرية وتكاليف الحرب وتبدّل المواقف الإقليمية والدولية، في المقابل، لواشنطن في مواجهة أنصار اللّه، غير أن سنوات من العمليات العسكرية المكثفة لم تحقق أي نصر حاسم، بل أدت إلى استنزاف قدرات المملكة، وإلى تحوّلها تدريجيًا نحو سياسة دفاعية تركز على حماية الحدود الجنوبية والبنية التحتية الحيوية.

فشل المحور الأمريكي الذي قاد التحالف الدولي ضد أنصار اللّه في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ما ساهم في بروز الحركة كقوة إقليمية وازنة تهدد التوازنات في البحر الأحمر والخليج الفارسي، هذا التحوّل يعكس فشلًا أوسع في إدارة الأزمة اليمنية، ويكشف عن حاجة مُلحّة لإعادة تقييم شاملة لسياسات الرياض وواشنطن على حد سواء.

تحوّل سعودي وتراجع أمريكي

وفقًا لتقرير معهد «أمريكان إنتربرايز» الأمريكي (٢٥ يوليو ٢٠٢٥) والذي نشر عبر قناة «راوي عربستان» على تلغرام، كانت السعودية منذ بداية الأزمة اليمنية الحليف الرئيس من أبرز مظاهر هذا التحول، تكثيف الرياض لمنظومات الدفاع الجوي لاعتراض هجمات أنصار اللّه التي استهدفت مطارات ومنشآت نفطية حساسة، مثل هجمات «أرامكو» المتكررة التي أدت إلى تعطّل الإنتاج مؤقتًا وأثرت على الأسواق العالمية.

أما على الصعيد الأمريكي، فقد فشلت واشنطن في تحقيق أهدافها، رغم استمرارها في تقديم الدعم العسكري والاستخباراتي للتحالف، صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلت عن مسؤولين أمريكيين (٢٧ يوليو ٢٠٢٥) أن «واشنطن تجد صعوبة في كبح قدرات أنصار اللّه البحرية»، وخصوصًا بعد سلسلة الهجمات التي نفذتها الحركة ضد سفن الشحن المرتبطة بـ«إسرائيل» في البحر الأحمر.

قناة «الجزيرة» أشارت في ٢٨ يوليو ٢٠٢٥ إلى أن المتحدث العسكري باسم أنصار اللّه أكد أن عملياتهم في البحر الأحمر تأتي «ردًا على العدوان المستمر على اليمن ودعمًا للشعب الفلسطيني»، ما جعل المواجهة ذات بُعد إقليمي يتجاوز اليمن ليشمل الصراع العربي – الإسرائيلي.

تناقضات التحالف وصعود أنصار اللّه

إن التحوّل في الموقف السعودي يعكس واقعًا استراتيجيًا جديدًا، فبعد أكثر من ثماني سنوات من التدخل العسكري، بات واضحًا أن النهج الهجومي أثبت فشله، فالمملكة، رغم امتلاكها قدرات مالية وعسكرية ضخمة، لم تستطع إضعاف أنصار اللّه، بل على العكس، عززت الحركة نفوذها السياسي والعسكري وأصبحت لاعبًا رئيسيًا في المعادلة الإقليمية.

إضافةً إلى ذلك، فإن التنافس بين السعودية والإمارات في الساحة اليمنية ساهم في تفتيت الجبهة المناهضة لأنصار اللّه، فبينما ركزت أبوظبي على دعم المجلس الانتقالي الجنوبي، احتفظت الرياض بعلاقات مع قوى تابعة لحزب الإصلاح (الإخوان المسلمين)، ما أضعف وحدة التحالف وأفقده القدرة على إدارة معركة منسقة، هذا الانقسام أتاح لإيران توسيع دعمها السياسي والعسكري لأنصار اللّه، ما أضاف بُعدًا إقليميًا يزيد من تعقيد الصراع.

أما بالنسبة لواشنطن، فإن سياسة «الضغط دون حسم» جعلت تأثيرها يتضاءل تدريجيًا، فمع تراجع أولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتركيزها على ملفات مثل التنافس مع الصين وروسيا، لم يعد اليمن ملفًا استراتيجيًا عاجلًا، وهو ما سمح لأنصار اللّه بفرض قواعد جديدة للاشتباك في البحر الأحمر والحدود السعودية.

اخفاق التحالف الأمريكي – السعودي

إن نتائج السنوات الماضية تُظهر بوضوح أن التحالف الأمريكي – السعودي أخفق في تحقيق أهدافه الأساسية، بل إن السياسة الدفاعية الجديدة للرياض ما هي إلا انعكاس لحقيقة ميدانية مفادها بأن أنصار اللّه باتوا قوة لا يمكن تجاوزها في أي ترتيبات أمنية أو سياسية تخص اليمن والمنطقة.

بالنسبة للمملكة، فإن الاستمرار في نهج «الدفاع السلبي» دون مبادرات سياسية جادة لن يؤدي إلا إلى استمرار الاستنزاف، فيما سيبقى البحر الأحمر مسرحًا لعمليات متصاعدة تهدد أمن الطاقة والملاحة الدولية، أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن تجاهلها لإعادة النظر في أدواتها السياسية والدبلوماسية سيترك فراغًا تستفيد منه قوى منافسة مثل إيران والصين، اللتين تقدمان نفسيهما كبدائل أكثر مرونة في التعامل مع أزمات المنطقة.

إن الأزمة اليمنية اليوم ليست مجرد نزاع محلي، بل هي انعكاس لفشل السياسات التقليدية في مواجهة صراعات معقدة ذات أبعاد إقليمية ودولية متشابكة، لذلك، فإن أي حل مستقبلي يجب أن يتضمن مسارًا سياسيًا شاملاً يشارك فيه جميع الفاعلين المحليين والإقليميين، مع الاعتراف بقوة أنصار اللّه ودورهم في أي ترتيبات قادمة.

الوقت

الاعتراف الغربي بدولة فلسطين.. صحوة ضمير ام طوق نجاة للصهاينة؟

مواقف متزامنة تحمل دلالات واضحة الا انها ليست بريئة بالمرة، هي تلك التي اعلنت عنها حكومات دول اوروبية وغربية، كانت ومازالت من اشرس داعمي الكيان الاسرائيلي على مدى تاريخه المشؤوم، بل تعتبر من اكبر المتورطين في زرعه في قلب العالم الاسلامي، وفي الابادة الجماعية التي يرتكبها هذا الكيان في غزة منذ عامين كاملين، و على راسها بريطانيا وفرنسا وكندا، حيث اعلنت هذه الدول عزمها الاعتراف بدولة فلسطين خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول المقبل.

لا يمكن ان تكون هذه المواقف صحوة ضمير شعر بها اغلب زعماء الغرب وهم يرون فظائع غزة، التي وصفتها صحافتهم واعلامهم، بانها نتاج فعل متوحش اعادت للذاكرة فظائع حروب القرون الوسطى، عندما كان قانون الغاب هو الشريعة السائدة، وما يؤكد هذه الحقيقة، هو ما جاء في الشروط التي وضعت من اجل الاعتراف بدولة فلسطين، وفي مقدمتها نزع سلاح حماس والجهاد الاسلامي، وحذف المقاومة من المشهد السياسي الفلسطيني، ومنع

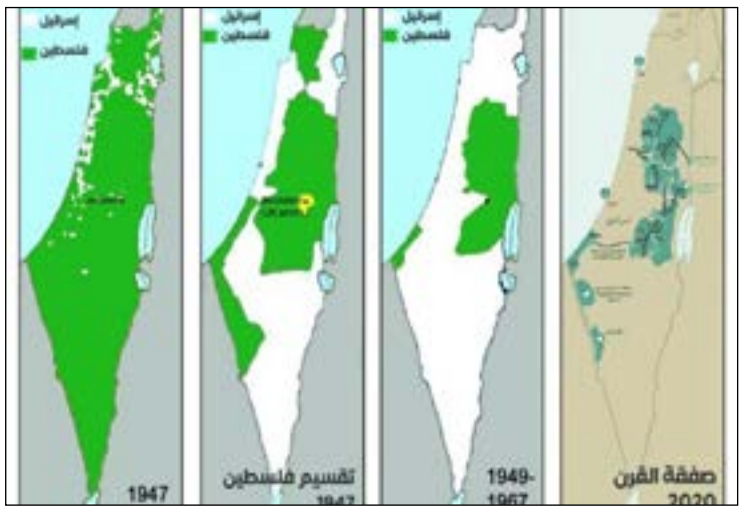

المقاومة من المشاركة في الانتخابات العامة التي قيل انها ستجري في عام ٢٠٢٦ ، وان يتم استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والصهاينة التي لم تسفر عن اي شي رغم مرور ٣٣ عاما على بدئها.

من الواضح والمؤكد ان شروط الاعتراف هذه هي اهداف اسرائيلية امريكية بامتياز، عجز هذا الثنائي عن تحقيقها حتى عبر الابادة الجماعية والتجويع والقصف وقتل اكثر من ٦٠ الف انسان اغلبهم من الاطفال والنساء بالاضافة الى فقدان نحو ١٠ الاف اخرين واصابة اكثر من ١٥٠ الفا و تسوية غزة مع الارض، ويبدو ان هذه المهمة التي فشل بتحقيقها هذا الثنائي تم ايكالها الى اوروبا التي دخلت من باب التعاطف مع الفلسطينيين المجوعين والمحاصرين، ومن باب « النقمة» على حليفهم الاسرائيلي!.

المضحك المبكي، هو ان فرنسا التي تعتبر من اهم الدول التي كانت مسؤولة عن بناء البرنامج النووي الاسرائيلي، والداعم الاكبر لهذا الكيان، حتى وهو يبيد اهالي غزة دون رحمة، كانت اول دولة تعلن عن استعدادها الاعتراف بدولة فلسطين. اما بريطانيا التي كانت السبب الرئيسي والمباشر في زرع هذا الكيان في قلب العالم الاسلامي عبر وعد بلفور، ونقل العصابات الصهيونية الى فلسطين لتهجير اهلها، حلت ثانيا بعد فرنسا عبر الاعلان عن استعدادها للاعتراف بدولة فلسطين، بعد ان كانت بريطانيا سببا في محو هذه الدولة من الخارطة، كما كانت ومازالت شريكة مباشرة وغير مباشرة في كل جريمة يرتكبها هذا الكيان منذ ٨٠ عاما وحتى اليوم. ومن سخرية القدر ان تحل كندا، التي تعتبر من اشد المدافعين والمناصرين للكيان الصهيوني، ومن اكبر مصدري الاسلحة الى الكيان حتى في الوقت الذي يرتكب جيشه جرائم الابادة الجماعية باستخدام هذه الاسلحة، جاءت في المرتبة الثالثة في جوقة الحريصين على قيام الدولة الفلسطينية.

يرى اغلب المراقبين ان هذه الاعلانات ليست مردها صحوة ضمير و تعاطف مع ضحايا الابادة في غزة، بل هي طريقة خبيثة لانقاذ الكيان الاسرائيلي من الغضب الذي اخذت تستشعره شعوب العالم وخاصة الشعوب الاوروبية والغربية بسبب وحشية جرائم هذه الكيان في غزة، والتي ستنتهي حتما بعزلة هذا الكيان وحرمانه بالتالي من مساعدات هذه الدول، والتي كانت ومازالت سببا في ديمومته. والسبب الثاني، امتصاص حكومات هذه الدول للغضب والضغط الشعبي المتصاعد ضد فظائع الصهاينة وداعميهم بسبب تغير المزاج الشعبي الاوروبي ازاء الكيان الاسرائيلي. لذلك كان لابد من ارضاء الرأي العام بخطوة رمزية لتخديره مؤقتا، حتى يستكمل الكيان مخططه في غزة.

الشيء المؤكد الاخر وهو ان الغرب لا يمكن ان يتخذ خطوة دون ضوء اخضر من الثنائي الامريكي الاسرائيلي، وكل ما يصدر عن المسؤولين الامريكيين والصهاينة ضد المواقف الاوروبية والغربية، هي تقاسم للادوار وذر للرماد في العيون، فدعم بريطانيا لجرائم الكيان لايقل عن دعم امريكا لها، فالعالم كله شهد كيف انخرطت بريطانيا بكل قدراتها العسكرية في العدوان على اليمن دفاعا عن «اسرائيل» وافساح المجال لها لتنفيذ جرائمها في غزة، دون منغصات، وفي اقامة جسور جوية لنقل الاسلحة الى «اسرائيل".

الدولة التي يتحدث عنها الغرب اين هي؟، في غزة التي ابديت أم في الضفة التي ضمها الكيان اليه، بدعم من الغرب وامريكا؟!. مثل هذه الدولة لم تعد موجودة، بسبب خنوع وتطبيع الدول العربية، وبسبب اكذوبة المفاوضات التي مر عليها ٣٣ عاما، دون ان تستعيد شبرا واحدا من ارض فلسطين، بل على العكس، ابتلعت «اسرائيل» خلال العقود الثلاثة الماضية كل ما تبقى من فلسطين المحتلة.

التجربة التاريخية اثبتت انه كلما وقع الكيان الاسرائيلي في مازق القى اليه الغرب طوق نجاة، كما يحصل الان. فبعد ان فضحت معركة طوفان الاقصى وحشية الكيان وداعميه امام الراي العام الغربي، بدا الحديث عن الاعترف بدولة فلسطين، و هذا الامر حدث من قبل ايضا، وتحديدا عام ٢٠٠٢ عندما وضعت اللجنة الرباعية الدولية خارطة طريق لتاسيس دولة فلسطينية، بينما الهدف الحقيقي كان وقف الانتفاضة الفلسطينية المسلحة.

اخيرا، لم تكن المقاومة يوما عقبة امام تاسيس الدولة الفلسطينية، بل على العكس تماما، ان المقاومة كانت رد فعل طبيعي على عبثية المفاوضات مع عدو وحشي لا يعترف بالوجود للانسان الفلسطيني، فبعد مرور ٣٣ عاما على اتفاقيات اوسلو، لم يعد للسلطة الفلسطينية اي دور في مستقبل القضية الفلسطينية، بعد ان رفض نتنياهو التعامل معها، او اعتبارها طرفا فلسطينيا، يمكن التفاوض معه. لذلك فان كل ما نشهده في العالم اليوم من انتفاضة عالمية ضد الوحشية الصهيونية والدعم الامريكي الغربي الاعمى لمجرمي الحرب في الكيان الاسرائيلي، هو نتيجة طبيعية للمقاومة، التي رفضت ان يموت الشعب الفلسطيني بصمت دون ان يلتفت اليه احد، فقررت ان ترفع السلاح لتعلن للعالم انها ترفض ان تموت بصمت، دون ان تسقي العدو من ذات الكاس.

العالم

زيارة موسكو.. شراكة تركية - روسية على الأرض السورية

وائل المولى

في سياق إقليمي شديد التعقيد، حملت زيارة الوفد السوري الرفيع إلى موسكو أكثر مما بدا على السطح، فالزيارة، التي جرى ترتيبها بالتنسيق مع أنقرة.

وشارك فيها مستشار الأمن القومي السوري الجديد ماهر الشرع، لم تكن فقط خطوة دبلوماسية تقليدية، بل محاولة لإعادة صياغة دور دمشق في معادلات يُرسم معظمها خارج حدودها.

وحضر الوفد السوري، المكوّن من وزير الخارجية أسعد الشيباني، وزير الدفاع مرهف أبو قصرة، ورئيس الاستخبارات حسين سلامة، إلى موسكو ليس من موقع العداء أو الندية، بل من موقع الباحث عن توازن ممكن، تحت سقف تفاهم روسي - تركي آخذ في التبلور.

موسكو - أنقرة: التفاهم أولاً... مع دمشق

في خلفية هذه الزيارة، يقف التفاهم الروسي - التركي كأرضية صلبة يُعاد تشكيل المشهد السوري فوقها. كانت تركيا هي الطرف الأكثر حضوراً في مداولات ما قبل اللقاء، وهي التي دفعت باتجاه فتح القنوات السياسية بين دمشق وموسكو، بعد سلسلة تفاهمات أمنية حصلت في الساحل والشمال.

دمشق، التي تُحاول ترميم صورتها كسلطة ذات سيادة، وجدت نفسها مضطرة للمضي بهذا المسار، ليس فقط لكسر عزلتها، بل لضمان الحد الأدنى من الشراكة في الملفات الكبرى، من الساحل إلى الغاز، ومن الأقليات إلى الملف الكردي وصولاً للتخوف من المشروع الإسرائيلي .

الساحل السوري: منطقة نفوذ برعاية ثلاثية

في قلب المحادثات، كان الساحل السوري. ففي حين تُحاول دمشق ضبط إيقاع الأمن والسيادة في هذه المنطقة الحساسة، يبدو أن الحقائق على الأرض تتجاوز إمكانياتها. التموضع التركي المتسلل في بعض مناطق الساحل، يحتاج إلى غض الطرف الروسي عن ذلك، تجنباً لإستفزاز الاسرائيلي شكّلا محوراً أساسياً في التفاهم الجاري.

المطلوب من دمشق هنا لم يكن إملاء الشروط، بل القبول بواقع إقليمي يتشكّل تدريجياً ، مع الحفاظ على السيطرة الشاملة أولاً ثم الرمزية بمرحلة لاحقة بحيث لا يُستخدم الساحل كمنصة للاشتباك الإقليمي، لا مع "إسرائيل" ولا أوربا التي تتوجس من الفصائل الخارجة عن التفاهم الثلاثي.

الغاز والنفط والديون: الملفات الثقيلة بيد الروس

أحد البنود التي طُرحت بجرأة نسبية هو ملف الاتفاقيات النفطية التي وقّعها النظام السابق مع الروس، ومنحت موسكو امتيازات تنقيب واحتكار شبه مطلق في البحر المتوسط رغم النبرة الرسمية التي تحدث بها الوفد السوري عن ضرورة "المراجعة"، إلا أن المراقبين في موسكو لاحظوا أن الهامش التفاوضي محدود جدا، وأن أي تعديل لن يتم إلا عبر تفاهم تركي - روسي مبدئي.

أما الديون الروسية، فقد طُرحت بحذر، مع طلب سوري بإعادة جدولتها، مقابل تثبيت تعاون طويل الأمد، أمني واقتصادي، مع التزام سوري بعدم استهداف المصالح الروسية أو المساس بقواعدها العسكرية في طرطوس وحميميم مقابل الإلتزام بالإتفاقيات العسكرية المبرمة بخصوص الإمداد بالذخائر للأسلحة الخفيفة والمتوسطة .

الأقليات في المعادلة الجديدة: بين موسكو وتل أبيب

أحد الأبواب التي تم التطرق إليها، من خلف ستار، هو ملف الأقليات الدينية، وخصوصا بعد أحداث السويداء والتعديات على الكنائس الأرثوذكسية.

أرادت دمشق من موسكو أن تكون شريكا في حماية هذا التنوّع، لكن دون العودة إلى خطاب «الحماية الطائفية".

روسيا، من جانبها، لم تُخفِ أنها ترى في هذا الملف وسيلة للتواصل مع إسرائيل، التي تُراقب بقلق تمدد النفوذ التركي على مقربة من حدودها، وخوفها من عودة موطىء قدم لإيران مستقبلاً لذلك تُفضّل شراكة روسية - سورية تحفظ توازنات ما بعد الأسد، وتضمن استمرار اللعب على ورقة الأقليات من دون صدامات مباشرة مع أحد .

الأكراد والحضور الإيراني .....

في ما يخص "قسد"، لم يكن هناك توافق فعلي، بل مجرد تفاهم ضمني على ضرورة "احتواء الموقف"، مع الإشارة التركية الواضحة إلى أن صبرها له حدود. روسيا، التي لطالما لعبت على الحبلين، بدأت تميل تدريجياً لصالح موقف أنقرة، في مقابل وعد تركي بعدم توسيع نفوذها في العمق السوري وهذه رغبة اسرائيلية تحتاج للكفالة الروسية .

أما فرضية الوجود الإيراني في الساحل، فكان أحد المواضيع التي تم التفاهم عليها ضمنيا، وهو أمر غير متاح وغير وارد لأسباب وظروف عديدة .

من الدولة إلى السلطة: معادلات غير مكتملة

ما خرجت به موسكو من هذه الزيارة لم يكن مجموعة تفاهمات واضحة، بل خارطة طريق لعلاقة ثلاثية: روسيا تركيا ـ سورية – بإنتظار إعادة الترتيب الإقليمي .

السلطة السورية الجديدة، رغم محاولتها تقديم نفسها كدولة ذات قرار، ما تزال في موقع انتظار المعطيات الإقليمية قبل أن تُقرر كيف تتحرك. وهذا الأمر غير المعلن، هو ما سمح بتمرير تفاهمات كبرى تمس السيادة والثروات، مقابل وعود بدعم دولي وانفتاح تدريجي على الخليج (الفارسي) وأوروبا.

خاتمة: من يملك مفاتيح الزيارة كانت حدثًا سياسيًا كبيرًا، لكن ليست دمشق من كتب فصوله الأولى، بل من أنقرة انطلقت الفكرة، وفي موسكو نُسّق السيناريو، وعلى طاولة صغيرة جلس الوفد السوري، حاملا حزمة مطالب مشروعة، ولكن بهامش ضئيل للمناورة.

هل نحن أمام شراكة جديدة؟ ربما. أم أننا في مرحلة "الوصاية المنظمة"، حيث تُرسم التفاهمات فوق الساحة السورية، بوجود سلطات ، تُدير المشهد بأدوات محدودة، وتحاول أن تحجز لنفسها مقعدا في قطار ليس معلوماً متى موعد إنطلاقه .